إطار الحلف الأطلسي ليست جديدة ، غير أن الخلاف الحالي ليس مجرّد خلاف حول شكل السياسة التي يجب اتباعها؛ وهذه الخلافات تكشف ما كانت تخبئه القوة الاقتصادية المشتركة من ضعف للحلف ، خارج الحدود الأوروبية ، ولذلك فإن ما يبدو وكأنه صراعات سياسية هو بالأرجح تناقضات بنيويه ... وإن لم تُحتوَ فستؤدي إلى تغيير في التوازن العسكري الأساسي » (٦) .

وقد عبر عالم السياسة الأميركي في جامعة هارفارد ستانلي هوفمان عن نفس الرأي بقوله : « إن الأزمة الحالية [بين الولايات المتحدة والحلفاء] ذات مغزى سياسي يفوق مغزى أية أزمة سابقة . فامتداد نطاق عمل الحلف على القارة الأوروبية فقط وعدم وجود استراتيجية مشتركة للتعامل مع أزمات غير أوروبية ، كان محدود الأهمية في الماضي ، فلم تكن الولايات المتحدة على وشك المجابهة المباشرة مع الاتحاد السوفياتي في فيتنام ولا في كوريا ، ولم تكن أية هزيمة أميركية سابقة تهدد المصالح الغربية الحيوية من خلال اعطاء الاتحاد السوفياتي إمتيازات حاسمة ، ولكن الوضع مختلف في الشرق الأوسط » (٧) .

وفي الواقع ، إن مسألة الشرق الأوسط هي احدى المسائل التي أدت ، تقليديا ، إلى بروز خلاف في وجهات النظر الأوروبية الأميركية كما حدث بين حرب حزيران ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ . والمعروف ان الأوروبيين والاميركيين اختلفوا ، خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، حول معظم المسائل التكتيكية والاستراتيجية الخاصة بهذه الحرب ، وقد وصفت احدى الدراسات الصادرة عن الجامعة العبرية ، عام ١٩٧٤ ، العلاقة الأوروبية الأميركية في هذه الفترة على النحو التالي: « من وجهة النظر الأميركية كان ضروريا ان يساند الحلف الأطلسي بأكمله اسرائيل . أما بالنسبة للأوروبيين ، فمحاولة الولايات المتحدة استخدام الحلف كأداة للسياسة الأميركية واتخاذها لقرارات بدون مشاورتهم ، كانت قاضية بالأساس على أي عمل مشترك »(٨) .

ولأن الشرق الأوسط لم يكن من مجالات عمل الحلف الأطلسي ، قانونيا ، فقد استخدمت أوروبا هذا الوضع القانوني للاستمرار في سياسة مستقلة تجاه أزمة الشرق الأوسط . والأسباب الرئيسية لاختلاف وجهات النظر الأوروبية والأميركية في ذلك الحين ، هي :

أولاً : اعتبار أوروبا أن اسرائيل فشلت في اتخاذ خطوات نحو حل للقضية ، بعد حرب ١٩٦٧ ، واعتبار الولايات المتحدة أنّ اسرائيل هي الحليف الأساسي الذي يمكن الاعتماد عليه .

ثانياً : تخوف أوروبا من آثار سياسة حظر النفط العربي على اقتصادها الذي يعتمد على النفط (٩) :

وكان الجنرال ألكساندر هايغ ، قائد قوات الحلف الأطلسي السابق ، قد طالب عام ١٩٧٨ بتوسيع نطاق عمل الحلف الأطلسي إلى مناطق في العالم الثالث ، حيث « ان التركيز القصير النظر على الجبهة الأوروبية ، على حساب الاهتمام بما يحدث على الأطراف ، قد يكون تضليلاً ذاتياً » وحيث « ان هناك ضرورة تفرض على الدول الغربية مواجهة التغيير الطارىء على طبيعة الخطر ... من طابعه الأورو ـ آسيوي إلى طابعه العالمي ، مما يشمل كل الشبكات الحيوية الغربية ، سياسية واقتصادية وعسكرية » ثم يخلص الجنرال إلى القول : « ... إن على الغرب أن يأخذ قراراً سياسياً مشتركاً »(١٠) .